

## موقف حكومة السودان من مقترح الآلية الأفريقية

رفيعة المستوى بتاريخ 21 سبتمبر 2012

### بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي

1/ تقدمت الآلية الأفريقية رفيعة المستوى بتاريخ 21/سبتمبر 2012م بمقترح حول الوضع النهائي لمنطقة أبيي . وقد أستجابت حكومة السودان فى الوقت المناسب على المقترح عن طريق مبادلة الرسائل مع الآلية وكذلك عن طريق الإفادة المباشرة عن موقفها للآلية ولجهات أخرى. وتود حكومة السودان أن تجدد مرة أخرى ذلك الموقف.

2/ وهى تعرب بداية عن تقديرها للجهود التى بذلتها الآلية للوصول إلى حل للمسائل الخلافية الباقية بين السودان وجنوب السودان وفى مقدمتها القضية المعقدة والخاصة بالوضع النهائي لمنطقة أبيي .

3/ ولقد أعربت حكومة السودان عن رغبتها وخيارها الأكيد فى الوصول إلى حل عادل يكون مرضياً لمجتمعى المسيرية ودينكا نقوك على السواء . ويتسق هذا الموقف تماماً مع موقف الآلية رفيعة المستوى الذى تضمنه مقترحها بتاريخ 27 نوفمبر 2010م حيث يشير إلى ضرورة إقرار وإحترام الجهات العليا فى الدولتين لحقيقة أن الهدف الأساسى فى بروتوكول أبيي هو التجاوب مع تطلعات ومصالح دينكا نقوك والمسيرية بصورة متوازنة تلبى مصالح كل من المجموعتين .

4/ وبينما تظل حكومة السودان ملتزمة تماماً بما تضمنه بروتوكول أبيي، وإذ تؤكد مجدداً على ذلك وعلى قانون إستفتاء أبيي لعام 2009م، إلا أنها ظلت تعبر وبصورة قاطعة عن إستعدادها للوصول إلى تسوية مشرفة تحاشياً عن الإنزلاق نحو نتيجة يكسب بموجبها طرف بينما يخسر الطرف الآخر . وهى بذلك تتوافق تماماً مع ما وصفته الآلية "بالتفكير خارج الصندوق" أى البحث عن خيارات أخرى عبر الإستفتاء.

5/ وبناء على ما تقدم وإستناداً على هذا الفهم فقد أعربت حكومة السودان عن إستعدادها بقبول الخيار السادس الذى طرحته الآلية ضمن مقترحها بتاريخ 27 نوفمبر 2010م وهو خيار التقسيم بإعتباره مخرجاً مناسباً يجنب الجميع الوصول إلى نتيجة صفرية، يفوز بموجبها طرف بكل شئ ويخسر طرف كل شئ .

6/ ويظل هذا الموقف قائماً دون المساس بالالتزام حكومة السودان ببروتوكول أبيي وقانون الإستفتاء .

7/ وفي ذات السياق فإن حكومة السودان تتفق مع الآراء التي عبرت عنها الآلية بأنه في حالة انفصال جنوب السودان فإنه سوف ينجم بالتأكيد عن ممارسة الإستفتاء طرف كاسب وآخر خاسر كما جاء خطاب رئيس الآلية لرئيس جمهورية السودان بتاريخ 17/سبتمبر/2012م من أنه مع بروز دولتين منفصلتين هما دولة السودان ودولة جنوب السودان ، فإن إجراء إستفتاء أبيي سوف يعنى أن أحد الطرفين قد كسب بينما خسر الآخر، وهذا خلافاً من لو أن إجراء الإستفتاء تم في ظل بلد واحد.

8/ وفي هذا الصدد ، وباعتبار أن الكاسب يحصل على كل شئ فسوف ينتج عن ذلك وضع غير مستقر لن يقود إلى سلام وإستقرار ، ومن ثم فإن حكومة السودان تتفق مع التحليل الذي توصلت إليه الآلية في هذا الصدد . وتذكر الآلية ضمن مقترحها في شهر نوفمبر 2010م ، وهي محقة ، إن المطالبات للأرض المبنية على " الإثنية" كما هو الوضع بالنسبة للمطالبة بأبيي لايمكن حلها إلا على أساس مبدأ أن الكاسب يحصل على كل شئ . ومن ثم فإن أى قرارات عاجلة ومرجلة كحل للوضع النهائي لمنطقة أبيي سوف تقود إلى نتائج عكسية تؤدي إلى إحتقان بين المجتمعين وتباعد من إمكانية التصالح بينهما وتهزم إمكانية قدرتهما على البقاء كجسر للصداقة والتعاون الأخوى بين شعبي الدولتين .

9/ وعليه إن حكومة السودان تنظر لمقترح 21/سبتمبر/2012م الذي قدمته الآلية الأفريقية في ظل ما ورد أعلاه وموقفها حول هذا الأمر يتلخص في الآتي:-

أ- إن حكومة السودان تتفق مع المبادئ التي تضمنها مقترح الآلية "21 سبتمبر 2012" الخاصة بالحدود المرنة، وحقوق الرعاة (إستناداً إلى المبادئ التي يتضمنها القانون الدولي)، وقسمة الإيرادات، والتنمية الاقتصادية ، والمسئوليات الإضافية التي تضطلع بها الآلية الإشرافية المشتركة للإدارة المؤقتة لأبيي (AJOC).

ب- وبينما تظل حكومة السودان ملتزمة بقيام الإستفتاء كما أشار إليه بروتوكول أبيي وقانون الإستفتاء ، فإن موقفها، في حالة أنه لا مناص من قيام الإستفتاء، فإنه ينبغي أن يجرى تماماً كما نص عليه بروتوكول أبيي وقانون الإستفتاء . ومن ثم فإن قرار أهلية المشاركين هو من الإختصاصات الحصرية لمفوضية مشتركة من الطرفين التي لم يتسنى لهما الإتفاق حول تشكيلها بما في ذلك رئاستها . وأن هذا الإختلاف لايعنى حرمان المفوضية

التي سنتشأ من ولايتها حتى يحدد طرف ثالث طبيعة الأهلية للمشاركين في الإستفتاء قبل قيام المفوضية كما جاء في مقترح الآلية الأفريقية. كما أن تكوين المفوضية ، وحسب البروتوكول ، لابد أن يتم عن طريق موافقة الطرفين بما في ذلك تعيين رئيسها بوجه خاص والذي لا يمكن أن يأتي قرار تعيينه بواسطة طرف ثالث كما جاء في مقترح الآلية الأفريقية.

وفضلاً عن ذلك فإن مقترح الآلية قد حدد موعداً محدداً لقيام الإستفتاء وهو بدهاءةً من السلطات الحصرية للمفوضية التي سوف تقوم بذلك بما يوافق الظروف المواتية وخاصة ظروف المجتمعات المشاركة فيه .

10/ ولابد من الإشارة إلى أن مقترح الآلية قد أكد مجدداً على ما ورد ضمن خارطة الطريق التي أقرها مجلس السلم والأمن الأفريقي في 24/أبريل/2012م على ضرورة التطبيق الفوري لإتفاق الترتيبات الأمنية والإدارية لمنطقة أبيي الموقع بتاريخ 20/يونيو/2011م وعلى وجه الخصوص قيام إدارية أبيي والمجلس التشريعي وشرطة المنطقة الأمر الذي أقرته وأكدت عليه قمة الرئيسين البشير وسلفاكير التي إنعقدت بتاريخ 4-5/يناير/2013 بأديس أبابا. وللأسف فإن هذه المؤسسات لم تقم بسبب إحجام دولة الجنوب منذ بعيد توقيع الإتفاق عن قبول أى ترشيحات تقدمت بها حكومة السودان بحجة أن يكون المرشحين من دينكا نفوك فقط (بعكس ما يشير إليه الإتفاق). وعليه فإن هذا التأخير قد قاد إلى عدم تطبيق الإجراءات الأمنية مع بعثة الأمم المتحدة الأمنية هناك (UNISFA) وكذلك تقديم الخدمات لمختلف المجتمعات فى المنطقة وأيضاً أثر على عودة النازحين من جميع المجتمعات بهدف خلق مناخ ملائم للوصول إلى حل نهائى للوضع فى أبيي .

11/ وختاماً فإن حكومة السودان تأمل فى الوصول إلى حل لمسألة أبيي يقوم على مبدأ الحفاظ على المنطقة كجسر بين الدولتين إتساقاً مع ماينادى به بروتوكول أبيي. وأن أى حل لابد له أن يكون عادلاً، وأن نتيجته لابد أن تمثل كسباً للجميع بما يضمن سلاماً وإستقراراً دائماً وبما يحقق مصالح المجتمعين فى منطقة أبيي التي ينبغى تنميتها لترقية وتكريس التكامل الإقتصادى بين الدولتين .

**الخرطوم/ فى 10/يناير/2013م**